الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2022 - 2027
الدورة التشريعية الثانية 2023 - 2024

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــدد-51

* **تاريخ الاجتماع:** الخميس 18 أفريل 2024 (حصة مسائية)

* **جدول الأعمال:** الاستماع ممثلين عن المجلس البنكي والمالي حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي.(23 / 2024)

* **الحضور:**

- الحاضرون: (09)
- الغائبون: (04)
- المعتذرون: (02)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (05)

* **ساعة افتتاح الجلسة:** العاشرة صباحا و20 دقيقة

* **ساعة اختتام الجلسة:** الثانية عشر و55 دقيقة

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مساء يوم الخميس 18 أفريل 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن المجلس البنكي والمالي حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي.

في بداية الجلسة بين رئيس اللجنة أن هذه الجلسة تندرج في إطار منهجية اللجنة في تشريك أكثر ما يمكن من الأطراف المتدخلة من مؤسسات مالية وبنكية وجمعيات للتعرف على كيفية إدماج الفئات الهشة ومحدودة الدخل في المنظومة الاقتصادية وفي الادماج المالي، وتساءل عن علاقة المجلس المالي والبنكي بالمؤسسات المالية والبنكية ونظرة المواطن التونسي لهذه المؤسسات، ومدى التناغم بين توزيع المؤسسات البنكية والمالية على الجهات الداخلية والادماج المالي وطلب آراء ومقترحات المجلس البنكي والمالي حول هذا المشروع والآليات التي يمكن اعتمادها لتطبيق الادماج المالي. كما أفاد أنه رغم الجلسات العديدة التي قامت بها اللجنة لم يتم تقديم أي مقترحات فعلية يمكن ادماجها في الفصول. وأكد أن الهدف الأساسي هو كيفية إدماج الفئات الهشة ومحدودة الدخل الموجودة في الجهات الداخلية في الادماج المالي ومؤسسات التمويل للابتعاد عن السوق الموازية والتشجيع على خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل وتحسين المقدرة الشرائية للمواطن والقضاء على كل التداعيات التي يمكن أن تؤثر في المنظومة الاقتصادية.

وفي أول تدخلهم، ثمن ممثلو المجلس المالي والبنكي مشروع القانون المعروض ورأوا أنه كان من المفروض إحداثه منذ سنوات وأكدوا أن المجلس يشجع الادماج المالي وتمويل الفئات الهشة والضعيفة التي تعد بمئات الآلاف. وأفادوا أن مشروع القانون وصلهم منذ شهر ورأوا أنه يتطلب الدراسة من طرف كل المتدخلين ويستحق إدخال إصلاحات عليه. وأفادوا أنه تم توزيع هذا المشروع على كل البنوك (24 بنك) لكن لم يُجد الوقت الكافي لتقديم مقترحاتهم حتى يتسنى للمجلس بلورتها وتقديمها للجنة المالية لأن كل بنك عنده متدخلون ولا بد من دراسة تأثير هذا المشروع على المؤسسات البنكية. وأكدوا على أن القطاع البنكي والمالي له نظرة شاملة على المشروع وسيقدم بعض التصورات ورؤية المجلس وبعض النقاط الهامة واقتراحات مدروسة ومدعمة بالأرقام ومصحوبة بدراسة المؤثرات.

وأضافوا أن المجلس البنكي والمالي يتعهد في ظرف أيام ستكون عنده صورة واضحة على كل فصل من فصول المشروع وكل مسؤول أول في بنك يعرف تأثير مشروع القانون والنقاط الإيجابية التي يجب أن يتم التركيز عليها.

وأفادوا أن هناك دراسة لإحداث فروع جديدة للبنوك لتقريبها من المواطن وعلما وأن المنظومات المعلوماتية للبنوك تسمح بتمرير العمليات البنكية من أي مكان.

وأكدوا أنه لإنجاح مشروع القانون لا بد من حوافز ضريبية وغير ضريبية وتحديد سقف للضريبة على عمليات الإدخار ولا بد من تحديد المسؤوليات في نص المشروع.

وأضافوا أن المشكل في تونس يتمثل في استعمال النقد وضعف استعمال البطاقات البنكية والبريدية. وأكدوا على ضرورة التشجيع على استعمال هذه البطاقات.

وأكدوا أن الإدماج المالي هو مستقبل البلاد ولإنجاح الاقتصاد لا بد من ادماج كل فئات المجتمع فيه. وأفادوا أن مؤسسات الدفع تخضع للقانون المنظم للمؤسسات المالية وهي تحت إشراف البنك المركزي وهناك أساليب للمراقبة وفق المعايير العالمية. وبينوا أن الحوكمة والرقمنة تمثل الخطوة الأولى للإدماج المالي.

وأفادوا أنهم سيقدمون مقترحات لها تأثير مالي وسيتم التشاور مع البنك المركزي حول الكلفة المالية وكلفة الخدمات التي سيتكبدها المواطن وكيفية تعميم الخدمات البنكية واقترحوا ورشات عمل لدراسة كل جوانب المشروع والبحث على منتوج مدروس ومتناغم مع الفئات المعنية لتوجيهها إلى غد أفضل.

وفي تدخلاتهم تساءل النواب حول دور البنوك في مكافحة الإقصاء المالي وفي إدماج الفئات الهشة وتصورات البنك حول إحداث البنك البريدي ومؤاخذاته.

كما تساءلوا عن أسباب عزوف المؤسسات الصغرى عن التعامل مع المؤسسات البنكية، وعن معايير تركيز فروع البنوك في الجهات وخاصة الداخلية والنائية وعن مدى استعداد القطاع البنكي لتمويل الجمعيات التنموية التي لعبت دورا كبيرا في السابق، وأسباب عدم وجود تنافس في القطاع البنكي.

وأثاروا من جهة أخرى محدودية آليات التمويل، وأكدوا على ضرورة العمل على تنويعها لتمكين المؤسسات الصغرى من قروض تفاضلية بنسب فائدة منخفضة باعتبار أن كلفة التمويل تمثل عائقا وتعمّق الإقصاء المالي .

كما أفاد النواب أن مؤسسات التمويل الصغير تقرض بنسبة فائدة مشطة تصل إلى 32 % لا تشجع على الادماج المالي مقارنة بين نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك ونسبة الفائدة التي توظفها مؤسسات التمويل الصغير على القروض الصغرى. وتساءلوا حول

أمكانية إضافة فصل في مشروع القانون لتمويل هذه المؤسسات بنسبة فائدة تفاضلية وأقل من المعمول به ومعالجة التحفيز الجبائي للمؤسسات المالية حتى لا تلتجئ إلى الاقتراض من الخارج.

وأوصوا بمزيد مساهمة القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد ومعاضدة الحكومة في بناء الدولة الاجتماعية والعمل على الالتحاق بالبلدان المتقدمة في مجال الرقمنة.

وفي ردهم، بين ممثلو المجلس البنكي والمالي أن البنوك والمؤسسات البنكية تدعم التمويل الصغير سواء بالقروض أو بالمساهمة في تكوين شركات التمويل الصغير.

وأضافوا أن الادماج المالي لا يعني فقط الفئات الهشة ومحدودة الدخل بل يهم أيضا الذين خرجوا عن المنظومة ولا بد من إعادتهم بما في ذلك السوق الموازية الذي تجاوز 40 %.

وأفادوا أن نفاذ ذوي الدخل المحدود إلى التمويل مضمون من طرف مؤسسات التمويل الصغير التي نجحت في ذلك في وقت صغير، وأن الحصول على حساب بنكي أو بريدي متيسر لكل من يرغب في ذلك.

وأبرز أعضاء المجلس البنكي والمالي الدور الذي تقوم به المؤسسات البنكية والمالية في دعم الاقتصاد وتطوير الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ومعاضدة مجهودات الدولة .

وعبّروا عن مساندتهم للإجراءات المقترحة في مشروع القانون واستعدادهم للمساهمة في تحسينه وتطويره وتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم كتابيا وتشريك كل المؤسسات البنكية في ذلك.

كما أكّدوا أن خدمات الدفع الرقمي في تونس تتطلب تطوير رقمنة المنظومات المعلوماتية والخدمات المالية، مشددين على أهمية ترشيد تداول الأموال نقدا ودوره في مزيد دعم الإدماج المالي.

حول مسؤولية القطاع البنكي بين ممثلو المجلس المالي والبنكي أن الذي ينظم القروض مهما تكون طبيعتها ومبلغها هو منشور البنك المركزي عدد 91 لسنة 2024 والذي ينظم آجال أي قسط وأي تجاوز للآجال يؤثر على ربحية البنك كما أن البنوك تقترض ب6 % وتمول حرفائها بـ 10و 11 % وإذا يتأخر الحريف عن السداد ذلك يؤثر على توازنات البنك. كما أن البنوك أخذت قرارا لتمويل مشاريع دون ضمانات على غرار "ستان داب" مشاريع تكنولوجية.

وحول الاقتراحات التي يمكن تقديمها أفادوا أنهم يثمنون مشروع القانون وأن القطاع البنكي مع المشروع بكامل مستوياته وليس من الضروري يتم تقديم المقترحات في هذه الجلسة

لأن المقترحات ستأتي من 24بنك وكل بنك عنده متدخلين ولأنه يهم التكنولوجيا والإعلامية والقروض وغيرها ورأينا من المستحسن تقديم حاجة جيدة وعلى قاعدة صحيحة. وأضافوا أن القطاع البنكي مسؤول وأيجابي ولا بد من لجنة قانونية لأن الفصول تهم مهن أخرى.

ورأوا لو تم استدعاء البنك المركزي كذلك حتى لا يكونوا في تناقض معه وعوض طبع الكشوفات البنكية التي تتكلف بالمليارات يمكن توجيهها للفئات الهشة كما اقترحوا عدم توظيف أداءات للقروض التي تم اسنادها للفئات الضعيفة وهذا يؤكد الجانب الإيجابي للقطاع البنكي والمالي.

وأفادوا أن القطاع البنكي يقوم بمجهود كبير منذ الكوفيد وإلى الآن وأن المبالغ المودعة في حدود 100 ألف مليار يقابلها ما يعادل 95 ألف مليار قروض مسندة للحرفاء سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين وأن مرابيح البنوك تنقسم بالتوازي بين فوائد على القروض المسندة، وعملات ومصاريف، والسوق والعملة الصعبة. وأضافوا أن البنوك هي التي تقرض الحكومة وتمول ميزانية الدولة وتعمل للصالح العام لأن أولوية البنوك الاقتصاد التونسي.

وجدّد أعضاء المجلس البنكي والمالي استعدادهم للمساهمة في تطوير مشروع القانون لتمكين المؤسسات الصغرى من قروض بنسب مدروسة.

وقرّرت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون المعروض.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري